



محضر حرفي للجلسة التاسعة عشرة

(جمهورية كوريا)	السيد سوه	<u>الرئيس:</u>
	(نائب الرئيس)	
(مصر)	السيد العربي	<u>ثم:</u>
	(الرئيس)	
(جمهورية كوريا)	السيد سوه	<u>ثم:</u>
	(نائب الرئيس)	

المحتويات

مناقشة عامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي (تابع)

../..

Distr.GENERAL
A/C.1/47/PV.19
19 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سوه (جمهورية كوريا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

بنود جدول الأعمال ٤٩ إلى ٦٥ و ٦٨ و ١٤٢؛ و ٦٧ و ٦٩ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد سينهاسيني (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باسم وفد تايلند، أن أتقدم للسيد العربي بأحر تهانئنا على انتخابه بالإجماع رئيسا للجنة الأولى. ونتقدم بتهانئنا أيضا لأعضاء المكتب الآخرين. إن بلد الرئيس وبلدي - مصر وتايلند - يتمتعان منذ زمن طويل بعلاقات وثيقة وودية. أما وقد شاهدنا الطريقة القديرة التي يوجه بها السيد العربي مداولاتنا، فلا يساورنا أي شك في أن مهاراته وخبرته الدبلوماسية ستتمكنه من توجيه أعمال اللجنة الأولى إلى خاتمة ناجحة. وأؤكد له أنه سيحصل على التأييد والتعاون الكاملين من وفد بلدي.

تضم تايلند صوتها إلى أصوات الأعضاء الآخرين في الجمعية العامة في الترحيب بنهاية الحرب الباردة. لقد انهار الحاجز الأيديولوجي الذي كان يهدد السلم والأمن الدوليين، بينما تعزز الاتجاه صوب الحوار والتعاون. ونزع السلاح هو أحد الميادين التي استفادت، بكل تأكيد، من هذا النظام العالمي الجديد. فقد مكن انتهاء المواجهة والتنافس الأيديولوجي بين الشرق والغرب من إجراء تخفيضات لم يسبق لها مثيل في الأسلحة النووية - تخفيضات لم تكن متصورة قبل سنوات قليلة. فدمّرت فئات كاملة من الأسلحة النووية، كما يجري التفكير في إجراء تخفيضات أخرى. هذه الاتفاقات، بالإضافة إلى انخفاض حدة التوتر بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، تقلل بشكل فعال من إمكانية نشوب صراع نووي، وهو شبح خيم على الجنس البشري طيلة العقود الأربعة الأخيرة.

وللأسف، فإنه مع نهاية الحرب الباردة، ظهرت تحديات جديدة وخطيرة تهدد السلم والاستقرار العالميين. وتفكك دول إلى "دويلات"، وتأجج المشاعر القومية، والصراعات النابعة من التنافسات الإثنية والثقافية والدينية التي نشدها في يوغوسلافيا السابقة وفي أماكن أخرى، هي أمثلة حية للتحديات الجديدة والخطيرة التي تواجهنا. وفي نفس الوقت، وضّحت لنا حرب الخليج الأخطار التي يشكلها انتشار أسلحة التدمير الشامل.

لقد شهدنا، في عام ١٩٩٢، عدة تطورات إيجابية في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، كان أكثرها أهمية تدابير لكبح جماح سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه. ونرحب بالاتفاق الذي توصل إليه الرئيسان بوش و يلتسن في اجتماع القمة الذي عقده في حزيران/يونيه لتخفيض ترسانتيهما النوويتين. ونأمل أن يؤدي استمرار المفاوضات والتعاون إلى تخفيضات أخرى. ومما يثلج الصدر أيضا الإعلانات الصادرة عن الاتحاد الروسي وفرنسا والولايات المتحدة بشأن الوقف المؤقت للتجارب النووية.

ويعتبر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى موضوعا يثير قلقا كبيرا. وترحب تايلند، بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بانضمام فرنسا والصين إلى تلك المعاهدة، وهذا يعني أن جميع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن - وهي دول معترف بأنها حائزة للأسلحة النووية - أصبحت الآن أطرافا في المعاهدة. وترحب أيضا بتوقيع آخرين على تلك المعاهدة مؤخرا، بما فيهم جنوب أفريقيا، وكذلك باتفاقات الضمانات المتصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي أبرمتها بنجاح الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا يبشر بنجاح المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في ١٩٩٥، أي بعد أقل من ثلاث سنوات. وتنضم تايلند إلى البلدان الأخرى في الإعراب عن الأمل بأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي كانت الصك الرئيسي في كبح جماح الانتشار النووي خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. ويراودنا الأمل أيضا بأن يوجه الاهتمام اللازم إلى مسألة ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ويرحب وفدي، كما ذكرت من قبل، بقرار الاتحاد الروسي وفرنسا بوقف تجاربهما على الأسلحة النووية في ١٩٩٢. وترحب أيضا بإعلان الولايات المتحدة أخيرا عن وقف مؤقت لمدة تسعة شهور على التجارب النووية، والالتزام بتحقيق حظر شامل على التجارب النووية بحلول ١٩٩٦. وإن تايلند، نظرا لأنها تؤيد بقوة فرض حظر شامل على التجارب، وباعتبارها من مقدمي القرارين ٢٨/٤٦ و ٢٩/٤٦، تشارك في الإعراب عن الأمل بأن يستمر وقف هذه التجارب، وأن يتحول هذا الوقف المؤقت إلى حظر دائم للتجارب النووية.

وتؤيد تايلند بالكامل الجهود والمفاوضات التي يضطلع بها حاليا رئيس مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب، السيد على العطاس، ممثل إندونيسيا، وتأمل أن تساعد الاتجاهات الإيجابية الحالية على تشجيع الدول على ممارسة إرادتها السياسية والإسهام في الإبرام الناجح لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب. ويرحب وفدي، بصفة خاصة، بالاختتام الناجح، في الآونة الأخيرة، للمفاوضات الخاصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونود أن نهني اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية، وبالذات رئيسها السفير أدولف ريتز فون فاغنر، ممثل ألمانيا، على جهودهما المتفانية والدؤوبة. كما نشيد باستراليا لإسهامها القيم في إعداد المشروع الخاص بنصوص الاتفاقية.

وتؤيد تايلند بالكامل مشروع الاتفاقية، وقد قررت أن تكون من مقدمي مشروع القرار الخاص بها. ونأمل أن توافق عليها الجمعية العامة خلال هذه الدورة. ومع ذلك، فإننا ننضم إلى أولئك الذين شددوا على ضرورة تنفيذها على نحو غير تمييزي، وعلى ضرورة ضمان استمرار التعاون الدولي، ونقل التكنولوجيا، والحماية الكافية لأسرار التجارة، وكذلك دعم تطوير الصناعة الكيميائية المدنية، وبخاصة في البلدان النامية. ولا يعد نزع السلاح وحده كافيا في صيانة السلم والأمن الدوليين. فهناك حاجة أيضا إلى مبادرات مكملة. ولهذا، نرحب بتقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلم" (A/47/277)، الذي يوصي بمقترحات بناءة بشأن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم. ويذكر الأمين العام، بالتحديد، دور المنظمات الإقليمية ومجموعات الدول في تناول المسائل الملائمة للعمل الإقليمي.

وتمشيا مع اقتراح الأمين العام الخاص بزيادة دور المنظمات القائمة على معاهدات، قدمت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان) مشروع القرار (A/C.1/47/L.24)، المعنون "معاهدة صداقة وتعاون في جنوب شرقي آسيا"، تحت البند ٦٢ (ب)، "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي". ونعتقد أن المعاهدة تقدم إطارا يمكن لبلدان المنطقة أن تستخدمه كوسيلة للنهوض بالرخاء طويل الأجل. وهي تتضمن مبادئ ذات صلة تستحق موافقة الجمعية العامة. ويرى وفدي أن مشروع القرار هذا مناسب تماما، لأنه لا يتفق مع الميثاق فحسب ولكنه يتفق أيضا مع تقرير الأمين العام "خطة للسلم". والأمم الأخرى في جنوب شرقي آسيا، التي انضمت مؤخرا إلى المعاهدة - وهي فييت نام، ولاوس وبابوا غينيا الجديدة انضمت أيضا إلى مقدمي مشروع القرار، كما فعلت ١٠٠ دولة أخرى، بالتحديد، من الدول الأعضاء. ونأمل أن يلقي مشروع القرار التأييد الإجماعي من الدول الأعضاء.

لا يمكن لوفدي أن يدع تلك الفرصة تمر دون الترحيب بالتقرير الذي عرضه الأمين العام علينا هذا الصباح، والمعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7). ونرحب بهذا التقرير القيم الذي جاء في أوانه. وبينما تلقى تقريره السابق، "خطة للسلم"، ترحيبا وتأييدا واسع النطاق فيما بين الدول الأعضاء، قيل أن مسألة نزع السلاح ليست جزءا من ولاية الأمين العام. ولم يذكر شيء عن نزع السلاح ولم يؤكد عليه، وهو موضوع ذو أهمية حيوية وتشارك فيه الأمم المتحدة بكثافة. وبينما لم يتح لنا الوقت الكافي لدراسة التقرير بالتفصيل فإننا نؤيد تماما وجهة نظر

الأمين العام بأن حسم الصراع - أي الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم وحفظ السلم - بالإضافة إلى التحدي الجديد الذي يكمن في عملية بناء السلم بعد انتهاء الصراع، يمكن دعمه وتعزيزه من خلال تدابير ملموسة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح*.

ونؤيد بالكامل اقتراح الأمين العام بأن المفاهيم الثلاثة الخاصة بالإدماج، وشمولية المنحى وإعادة التنشيط يمكنها أن تشكل حجر الأساس في تعزيز الجهد الدولي في ميدان نزع السلاح وتنظيم الأسلحة. ونتفق تماما على أن الوقت قد حان للإدماج العملي لمسألتى نزع السلاح وتنظيم الأسلحة في الهيكل الأوسع لجدول أعمال السلم والأمن الدوليين. إننا بحاجة إلى أن نضفي الصبغة العالمية على عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح وأن نبني على الإنجازات السابقة في تنظيم الأسلحة وخفضها، وإعادة تنشيط تلك الإنجازات.

وفيما يتعلق بمسألة نقل الأسلحة وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، يوافق وفدي بالكامل على وجهة نظر الأمين العام بأن:

"هناك عقبة تقف في سبيل تنفيذ الضوابط العالمية الفعالة، هي صعوبة التمييز بشكل موضوعي بين عمليات نقل الأسلحة الدفاعية والاستفزازية". (A/C.1/47/7، الفقرة ٣٢).

وننتفق معه على أنه ينبغي إيجاد آلية ما لخفض كل من العرض والطلب على الأسلحة المتقدمة، ولكن على نحو لا يقوض أمن الدول التي تعتمد على واردات الأسلحة لتلبية احتياجات الدفاع المشروعة.

ويشني وفدي على الأمين العام لتقريره الممتاز الذي جاء في أوانه، ويأمل أن يلقى من الدول الأعضاء نفس النظر الجاد الذي حظي به تقريره "خطة للسلام".

وفي الختام، يأمل وفدي أن تتسم أعمال اللجنة بروح التعاون والتوفيق، بما يعبر عن المناخ السياسي الدولي الإيجابي الجديد والاتجاه نحو الحوار والتعاون. مرة أخرى، اسمحوا لي بأن أكرر التأكيد على تأييد وفدي الكامل وتعاونته.

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

السيد بيلوا تانغ (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفدي، أولاً وقبل كل شيء، أن يعرب، مرة أخرى، لحكومة مصر وللشعب المصري الشقيق عن خالص تعازينا ومواساتنا القلبية على الدمار والخسائر التي سببها الزلزال الذي أصاب القاهرة مؤخراً.

السيد الرئيس، ترتبط الكاميرون ومصر - بلدكم الجميل - منذ أمد بعيد، بعلاقات ممتازة تقوم على الصداقة والتعاون. ولذلك، يسر وفد الكاميرون أن ينضم إلى الآخرين في تقديم التهاني الحارة لكم ولسائر أعضاء المكتب بمناسبة انتخابكم. وما من شك في أن لجنتنا، تحت قيادتكم، سيكون بمقدورها أن تعمل على نحو أكثر فعالية من أي وقت مضى لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ويمكنكم أن تعولوا على تعاوننا الكامل في هذه المهمة.

بنهاية التناحر بين الشرق والغرب، وجد العالم نفسه في مفترق الطرق. وفي مواجهة هذه الحالة الجديدة، يبرز قدر من توافق الرأي فيما يتعلق بالطريقة التي يتصور بها المجتمع الدولي مستقبله الجماعي. وهذا النهج الجديد الشامل تجاه المشاكل العالمية يحيي الآمال التي ما تلبث، للأسف أن تصاب بالإحباط من جراء التطورات الجارية حالياً في العالم، والتي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وقد أضيف إلى بؤر التوتر الناجمة عن الحرب الباردة، صراعات من نوع جديد نجمت عن انبعاث النزعة القومية وعن عوامل عرقية ودينية.

وكما أكد الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/47/1) وكما أكد أيضاً رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الأخير لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في جاكارتا، فإن كل هذه التطورات التي تهدد السلم والأمن الدوليين تستنفذ طاقات المجتمع الدولي على حساب المهام ذات الأولوية العليا، مثل التنمية وحماية البيئة، والديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، ومكافحة المخدرات ووباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمشاكل المتصلة بحالة اللاجئين والمشردين.

ويرى وفدي أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي حالياً من أجل إيجاد حلول لهذه التحديات العديدة ينبغي تعزيزها. ولهذا السبب، فإننا نؤيد الاقتراحات التي قدمها الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" (A/47/277)، ودعوا البلدان المتقدمة النمو، مرة أخرى، لأن تنفي بالتزاماتها التي تعهدت بها نحو البلدان النامية.

إن البعد العسكري للسلم والأمن الدوليين يستحق أيضا أن يحظى باهتمامنا الكامل. وتستأهل الإنجازات الكبيرة التي تم تحقيقها في مجال نزع السلاح منذ نهاية التناحر بين الشرق والغرب، أن نعترف بها ونشجعها. لقد انعكس التقدم المحرز في مجال نزع السلاح، في حقيقة الأمر، منذ العام الماضي، في اتفاق واشنطن بين الرئيسين بوش وClinton بشأن إجراء تخفيضات كبيرة في أسلحتهما. ويشجع وفدي الطرفين ويدعوهما إلى مواصلة مفاوضاتهما الثنائية بغية إجراء تخفيضات أبعد أثرا في الترسانات الضخمة التي ما زالت في حوزتهما حتى الآن.

وفضلا عن ذلك، فإن الوقف الاختياري للتجارب النووية الذي قرره فرنسا والاتحاد الروسي والصين والولايات المتحدة الأمريكية انفراديا، ينبغي تمديده إلى أجل غير مسمى. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إعادة تشكيل اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية في إطار مؤتمر نزع السلاح، وأن تمنح ولاية تمكّنها من إبرام معاهدة لحظر التجارب النووية. وإذا ما واجهت عملية إعادة تنشيط هذه اللجنة المختصة أي صعوبات، ينبغي عقد مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب.

وعلاوة على ذلك، فإن فرنسا والصين - وهما عضوان دائمان في مجلس الأمن - انضمتا مؤخرا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وترحب الكامبيرون بهذا الإجراء، وتدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك، بغية الاقتراب بها من العالمية. وفضلا عن ذلك، رحبت الكامبيرون بانضمام جنوب أفريقيا إلى معاهدة عدم الانتشار. ويحدونا الأمل أن يطبق هذا البند على نحو صارم اتفاق الضمانات الذي وقعه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية التمهيد لتنفيذ إعلان اعتبار أفريقيا منطقة لا نووية.

وستبدأ اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أعمالها في عام ١٩٩٣. وتأمل الكامبيرون، التي أيدت عقد هذا المؤتمر، في أن يؤدي المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمقرر عقده في عام ١٩٩٥، إلى تمديد هذه المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وقد عقد مؤخرا في جنيف المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى. وتأمل الكامبيرون أن تنضم كل البلدان إلى هذه الاتفاقية، وأن تنفذ أحكامها بدقة.

بعد سنوات طويلة من المفاوضات الشاقة، استكمل مؤتمر نزع السلاح أخيرا مشروع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونحن نرحب بإبرام هذه الاتفاقية، كما أننا على استعداد للانضمام إليها.

أما هيئة نزع السلاح، فقد اعتمدت، في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٢، بتوافق الآراء، المبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية. ويأمل بلدي أن يكون لتنفيذ كل الدول لهذه المبادئ التوجيهية والتوصيات أثره على تعزيز الوضوح، ومن ثم، تشجيع الحد من التسليح ونزع السلاح. وستصل البنود الأخرى المدرجة على جدول أعمال هيئة نزع السلاح حتما إلى نتائج مرضية، إذا ما أبدت كل الوفود نفس القدر من الإرادة السياسية. وهذا ينطبق على البنود المتصلة بدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي، ونزع السلاح والمجالات ذات الصلة، والمنهج الإقليمي لنزع السلاح في سياق الأمن العالمي، ونزع السلاح النووي. إن دراسة كل هذه المسائل التي تهم المجتمع الدولي ككل داخل هيئة نزع السلاح ينبغي أن تلهم أعمال مؤتمر نزع السلاح، وأن تحفز على زيادة عضوية المؤتمر.

لقد برهنت الصراعات الفتاكة التي تعصف ببعض مناطق العالم، ولا سيما صراع منطقة الخليج في عام ١٩٩٠، على أن التكديس المفرط للأسلحة التقليدية يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويعد سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية مبادرة جاءت في حينها. ونأمل أن يكون لهذا السجل أثره على الحد من انتشار الأسلحة. ومع ذلك، فقد كنا نأمل في توسيع نطاق هذا السجل حتى لا يقتصر، على عمليات نقل الأسلحة التقليدية، وإنما يشمل أيضا أي سلاح من أسلحة التدمير الشامل والمعلومات المتصلة بالقدرات العسكرية للدول، ومشترياتها من الانتاج الوطني. إن الجهود التي بذلت حتى الآن في ميدان نزع السلاح تستحق التشجيع، على الرغم من أن هدف تحقيق عالم خال تماما من كل أسلحة التدمير الشامل ما زال بعيد المنال.

ومن ثم، فإننا ندعو كل الدول النووية والبلدان الحائزة لأسلحة التدمير الشامل والمصدرة لها، لا أن تنفذ فحسب الاتفاقات السارية لفضل في مجال نزع السلاح، وإنما أيضا، وقبل كل شيء، أن تبدي إرادة سياسية حقيقية، بإزالة العقوبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق ذلك الهدف.

منذ الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة، أمكن تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح الإقليمي. والإسهام الذي قدمه نزع السلاح الإقليمي في عملية نزع السلاح العالمي، وآثار نزع السلاح على التنمية - تم إثباتها وأعيد التأكيد عليها في مختلف قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وينبغي أن نذكر بأن تدابير بناء الثقة تمثل أساس نزع السلاح الإقليمي، وأنه بدون هذه التدابير لن يكتب النجاح لأي سياسة إقليمية في هذا المجال. وفي هذا السياق، يجري الآن تشكيل مجموعات في مناطق عديدة من العالم - مع المراعاة الواجبة للسمات الخاصة بكل منطقة - وذلك للعمل صوب نزع السلاح الإقليمي من خلال اعتماد تدابير مناسبة لبناء الثقة. وهذه التدابير، علاوة على ذلك، تستجيب للشواغل التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره المعنون "خطة للسلم".

واقترنا منها بأن الأمم المتحدة توفر الإطار المناسب لتحقيق الأمن الجماعي، فإن الدول الـ ١١ الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا، وهي، أنغولا، بروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، رواندا، زائير، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكامبيرون، الكونغو - عكفت لسنوات طويلة، تحت رعاية الأمم المتحدة - على إجراء دراسة متعمقة عن بناء الثقة، والأمن والتنمية في منطقتها دون الإقليمية.

وقد أدى ذلك الجهد المشترك إلى اعتماد الجمعية العامة، بتوافق الآراء، القرار ٣٧/٤٦ بـ المؤرخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي. وفي ذلك القرار، فإن الجمعية العامة، إذ ترحب بالمبادرة التي اتخذتها دولنا الـ ١١، تطلب إلى الأمين العام مواصلة تقديم المساعدة، وخاصة بإنشاء لجنة استشارية دائمة معنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، تحت رعاية الأمم المتحدة. ويسرني أن أقول إن الأمين العام قد اضطلع بولايته. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب له، بالنيابة عن الدول الـ ١١ الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا، عن امتناننا العميق. وقد أعلن الأمين العام في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٢، عن إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وعيّن أميناً عاماً دائماً لها. وقد عقدت اللجنة الاستشارية الدائمة إجتماعاً تنظيمياً في ياوندي بالكامبيرون، في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢ تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي ذلك الاجتماع، مثّل الأمين العام السيد بروفوسلاف دافينيتش، مدير مكتب شؤون نزع السلاح، الذي نعرب له عن تقديرنا وامتناننا على إسهامه الدينامي في نجاح هذا الاجتماع.

وقد أسفر ذلك الاجتماع عن اعتماد برنامج عمل يشتمل على مجموعة من تدابير بناء الثقة، ترد في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع (A/47/511). ومن بين تلك التدابير: إبرام ميثاق عدم اعتداء على الصعيد دون الإقليمي؛ وضع تدابير محددة تهدف إلى تحبيب التوصل إلى اتفاق بشأن خفض المتوازن والتدريجي للقوات والأعتدة والميزانيات العسكرية لدول المنطقة دون الإقليمية؛ امتناع جميع دول المنطقة دون الإقليمية عن إنتاج أو حيازة أو نقل أسلحة التدمير الشامل، مثل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية؛ انضمام جميع دول المنطقة دون الإقليمية إلى الصكوك القانونية الدولية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح؛ التدريب، على الصعيد دون الإقليمي، على قيادة عمليات تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة؛ تعزيز وتدعيم عملية التحول الديمقراطي وتعزيز احترام حقوق الإنسان في

المنطقة دون الإقليمية؛ إنشاء مناطق مجردة من السلاح ومناطق سلم في المنطقة دون الإقليمية؛ المساعدة في إعادة تشكيل الجيوش وإعادة تكييف العسكريين؛ إنشاء مركز دون إقليمي متخصص في مجال تدريب أفراد قوة صيانة السلم؛ تطوير التعاون مع مؤسسات التدريب المتخصصة في مجال منع المنازعات وقيادة عمليات صيانة السلم.

ودول أفريقيا الوسطى على اقتناع بأن تدابير بناء الثقة تلك يمكن أن تهيئ مناخا من السلم والأمن مؤاتيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقتها دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، طالبت دول الاتحاد الأمم المتحدة بأن توفر، كما فعلت في الماضي، المساعدة اللازمة لتنفيذ تلك التدابير المتصلة ببناء الثقة. وهذا هو الهدف الذي يرمي إليه مشروع القرار A/C.1/47/L.2، المعروض الآن أمام اللجنة، والذي قدّمته الدول الـ ١١ الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا. ونود أن نشكر كل الوفود مقدما على تأييدها لمشروع القرار الهام هذا.

وتحقيق النجاح لهذه المبادرة التي أقدمت عليها دول وسط أفريقيا يقتضي تعاون الجميع. إن إسهام الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بخبراتها في مجال منع نشوب المنازعات، وصنع السلم، وحفظ السلم - سيحظى بكل ترحيب في منطقتنا دون الإقليمية.

السيد مثنى (اليمن): السيد الرئيس، من الواجب، أولا، أن أتقدم إليكم، وعبركم، إلى شعب مصر الشقيق بمواساتنا وتعازينا لأولئك الذين ذهبوا ضحية الزلزال الذي أصاب مدينة القاهرة مؤخرا، ونسأل من الله أن يجنّب مصر وشعبها الشقيق أي مكروه.

يسعدني، باسم وفد اليمن، أن أتقدم إليكم بأحر التهاني لانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، ونثق كثيرا بأن ما تتمتعون به من خبرة في مجالات نزع السلاح، بالإضافة إلى المزايا الدبلوماسية الرفيعة ومزاياكم الشخصية، يجعلنا على يقين بأنكم ستقودون أعمال اللجنة الأولى إلى النجاح. ويسعدني أيضا أن أتقدم بالتهاني إلى بقية أعضاء المكتب، معربا عن تقديرنا لجهود أمين اللجنة وأعضاء الأمانة، مؤكدين لكم جميعا استعدادنا الدائم للتعاون معكم لتسهيل مهمتكم. كما يسعدنا أن نرحب بالأعضاء الجدد الذين يشاركون لأول مرة في أعمال هذه اللجنة*.

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوه (جمهورية كوريا).

تأتي مناقشاتنا العامة في هذه الدورة حول بنود نزع السلاح والأمن الدولي، في ظل تطورات سارة تلت نهاية الحرب الباردة، إلا أنه من شأن هذه التطورات أن تضاعف مسؤولية المجتمع الدولي عن البحث عن نهج مشتركة كافية وفعالة لمعالجة قضايا نزع السلاح واستتباب الأمن الدولي، انطلاقاً من المبادئ والأهداف المرسومة في ميثاق الأمم المتحدة، لكونه الإطار المركزي لتنظيم العلاقات الدولية، بما يعزز الأمن والسلم الدوليين. كما أن نهاية الحرب الباردة والانفراج الحالي في العلاقات الدولية قد أوجدا بيئة دولية جديدة تعزز فيها الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، والمنظمات الإقليمية، في تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية، وعن طريق الحوار واحترام القانون الدولي. وفي هذا الإطار، نرحب مجدداً بالمناقشات الجارية حول مقترحات "خطة للسلام"، التي أعدها الأمين العام، ونأمل أن يتم تناولها من قبل الجميع، لأن قضية السلام تهم دول وشعوب العالم قاطبة.

وإن ما يبعث على الارتياح أن نجتمع في هذه الدورة وقد بدأ، وبشكل ملموس، إحراز تقدم تدريجي في نزع السلاح. إلا أننا نتطلع إلى الهدف الأسمى، وهو نزع السلاح العام والكامل. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق الذي تم الإعلان عنه في حزيران/يونيه الماضي على مستوى القمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والذي أدى إلى إجراء المزيد من التخفيضات في مخزون الأسلحة الاستراتيجية.

كما نرحب بانضمام كل من فرنسا والصين إلى معاهدة انتشار الأسلحة النووية، ومصادقة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على اتفاق الضمانات.

ونتطلع إلى مؤتمر تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي ستعقده الدول الأطراف في عام ١٩٩٥، لعله يساعد في أن تصبح جميع دول العالم أطرافاً في المعاهدة، حتى نتوصل بذلك إلى عالمية المعاهدة وفعاليتها. كما نأمل أن يتم، من خلال ذلك المؤتمر، إعادة تأكيد الجميع، دون استثناء، على الالتزام الصادق بالمعاهدة، فيما يتعلق بنزع السلاح النووي الكامل، وضمانات الأمن الموثوقة للجميع، وبالذات لتلك الدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

إن حالة المواجهة التي سادت لما يقارب أربعة عقود خلت، قد حولت جزءاً كبيراً من الموارد الى عملية الانفاق العسكري، لدواعي المواجهة والتنافس التي كانت قائمة آنذاك بين المعسكرين. واليوم وبعد أن تحقق تطور إيجابي ملموس في مجال العلاقات الدولية، وفي مقدمته إنهاء تلك المواجهة وذلك التنافس، يحدونا الأمل في أن نرى، في المستقبل القريب، تحويل تلك الموارد الى النواحي السلمية، وتكريس المزيد من الجهود لتيسير الانتقال الى اقتصاد مدني يساعد على رخاء البشرية. ونود أن نضم صوتنا للآخرين لنعرب عن ترحيبنا بالوقف الاختياري للتجارب النووية، والخفض التدريجي لتلك التجارب، اللذين أعلن عنهما كل من الاتحاد الروسي وفرنسا والولايات المتحدة. ونأمل أن تحذو بقية الدول حذوها، كخطوة أولى نحو تحقيق إيقاف تام لجميع التجارب النووية.

إن عملية نزع السلاح، بالإضافة الى المبادرات الذاتية الفردية والمفاوضات الثنائية، تتطلب جهوداً جماعية تركز على مشاركة وإسهام كافة الدول، وتقوم على مبدأ المساواة. وإذ نؤكد على أهمية نزع السلاح على المستوى العالمي، نرى أن الجهود والمقترحات المتعلقة بنزع السلاح الإقليمي ليست بمعزل عنه، ويمكن أن تصب فيه في المحصلة النهائية.

ومن هذا المنطلق، نؤيد كافة الجهود والمقترحات الرامية الى نزع السلاح الإقليمي، لما يمكن أن تؤدي اليه هذه الجهود من تقليص التوتر، وتعزيز بناء الثقة بين الأطراف. ومن المهم هنا التأكيد على مراعاة سمات وخصائص كل منطقة، لما يترتب على ذلك من ضمان الأمن الجماعي لكل الدول المعنية، وبصورة عادلة ومرضية، بالإضافة الى ضرورة ترابط النهج العالمية والإقليمية لنزع السلاح، واتباعها بطريقة متزامنة، وذلك لضمان تعزيز السلم والأمن الدوليين على المستويين الإقليمي والدولي.

كما أن الاهتمام بالسعي الدائم لنزع أسلحة التدمير الشامل، لا بد وأن يصاحبه أيضاً اهتمام متزايد بتقليص حجم الأسلحة التقليدية التي تخزن بكميات ضخمة، والتي لا يقل مستوى خطرها على السلم والأمن الإقليمي والدولي عن مستوى الخطورة التي تمثلها أسلحة التدمير الشامل. ومع تسليمنا بالحاجة المشروعة لكل دولة بالدفاع عن نفسها، نرى أن الاحتفاظ بقوات مسلحة بمستوى يفوق احتياجات الأمن الحقيقية، يجعل من غير المنطقي التنبؤ باستخدام تلك الأسلحة لأغراض دفاعية، أو لحماية السلم. ويهمننا أن نؤكد هنا مجدداً بأننا، في اليمن، لا نصنع السلاح، ويحدونا الأمل أن نشاهد الدول تحد من تطوير وإنتاج الأسلحة التقليدية. وانطلاقاً من هذه الرؤية أيدت بلادي، في العام الماضي، القرار الخاص بسجل الأسلحة التقليدية. وقد اطلعنا على تقرير الأمين العام المقدم حول هذا الموضوع، إلا أنه يهمننا أن نؤكد مجدداً على أن تأييدنا لإنشاء السجل ينبع في الأساس من حرصنا على أن يكتسب السجل طابعاً عالمياً، وأن يكون شاملاً جامعاً

وغير تمييزي، يتضمن كل جوانب الانتاج والتطوير والتخزين والانتشار، لكي نتوصل الى عالمية السجل وفعاليته.

ونحن في اليمن أيضا حريصون على إشاعة السلم في منطقتنا، وإقامة أفضل العلاقات الودية مع أشقائنا في الدول المجاورة. وهذا هو النهج الذي أعلنته الجمهورية اليمنية في أول بيان لحكومتها بعد تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠، والتزمت به قولاً وعملاً في حل مشاكل الحدود مع جيراننا. وما التوقيع على اتفاقية الحدود مع سلطنة عمان الشقيقة إلا ترجمة ملموسة لهذا النهج الذي يقوم على أساس التفاهم الأخوي، والحوار السلمي، انطلاقاً من تجسيد مبدأ لا ضرر ولا ضرار، الذي يكفل للجميع حقوقهم، ويضمن للمنطقة المزيد من الأمن والاستقرار والرخاء. وهذا يؤكد حرص اليمن على تعزيز الأمن والتعاون.

ويحدونا الأمل، من خلال المباحثات الجارية حول مسألة الحدود مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية، أن يتم التوصل في نهاية المطاف الى اتفاق يضمن الحقوق التاريخية والقانونية للطرفين. ويضم وفد اليمن صوته الى من سبقوه في الترحيب بالاتفاقية العالمية بشأن حظر استحداث ونتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونعتبر الاتفاقية تنويعاً لنجاح المفاوضات والجهود المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح. كما يسرنا أن ننضم الى الوفود الأخرى في الإعراب عن التقدير للجهود الكبيرة التي بذلها السفير فون فاغنر، ممثل من ألمانيا، الذي رأس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح. فالاتفاقية تعد خطوة مهمة في إطار الجهود متعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح، لأنها ستؤدي الى حظر فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل، تحت إشراف ورقابة دولية حقيقية وفعالة. وبهذا الصدد، نؤيد بالكامل الرأي الذي أعرب عنه السيد السفير أمين خربي مندوب الجزائر الشقيق في بيانه أمام هذه اللجنة في الأسبوع الماضي، والذي مفاده أننا نعتبر أنه ليس من باب العدل على المستوة الأخلاقي، أو المستصوب على المستوى السياسي، أن يؤدي البحث عن انضمام عالمي للاتفاقية، والذي يعد بمثابة هدف عزيز بحد ذاته، الى مواصلة أو إلى تعميق الفارق الكمي والنوعي في إمكانيات الدول. ونعني بذلك ما يخص منطقة الشرق الأوسط التي هي معرضة للتهديد من طرف إسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك قدرات نووية غير خاضعة لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن تناول قضايا نزع السلاح لا يزال يخضع للأولويات التي حددتها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ألا وهي نزع السلاح النووي الذي يهدد البشرية جمعاء. ومن هذا المنطلق فإن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تعاني من جراء امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية، بالإضافة إلى أنواع أسلحة التدمير الشامل الأخرى. ومع إيماننا بأن أية مقترحات لنزع السلاح على المستوى الإقليمي من منطقتنا يجب أن تراعي أمن كافة دول وشعوب تلك المنطقة بأدنى حد من التسليح، وبما يضمن التوازن في المنطقة، فإننا نعتقد أن الأمر يتطلب من المجتمع الدولي أن يضغط على إسرائيل لإنهاء تعنتها السافر وتحديدها للمجتمع الدولي، وإجبارها على إخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حفاظاً على تعزيز الأمن والسلم في منطقتنا.

إن بلادنا التي تشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتضم مضيق باب المندب في مياهها الإقليمية، وتشكل جزءاً هاماً من المحيط الهندي، يهمها تنفيذ إعلان ١٩٧١ بجعل المحيط الهندي منطقة سلام خالية من الأسلحة النووية ومن أي تواجد عسكري قد يشكل تهديداً للسلم والأمن في المنطقة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، لا بد من انعقاد مؤتمر المحيط الهندي في كولومبو. ولكي نتوصل إلى تلك المرحلة، يتطلب الأمر من تلك الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وكبار المستخدمين البحريين للمحيط الهندي أن يعيدوا النظر في مشاركتهم في أعمال اللجنة المخصصة، وبروح من المسؤولية الملقاة على عاتقهم. وبهذا الصدد، نؤيد تعزيز ولاية اللجنة، شريطة أن يرتبط عملها المستقبلي بمهمتها الأساسية الواردة في إعلان ١٩٧١.

السيد نانددو (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي تهنئتك على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة، وإنكم لشخصية معروفة في مجال القانون الدولي وسيتملك عمل هذه اللجنة، بكل تأكيد، بالنجاح بفضل قيادتكم الكفؤة.

ونهئى أيضاً الأعضاء الآخرين في المكتب على انتخابهم.

ونعرب أيضاً عن تقديرها لسلفكم السفير روبرت مروزيغيتش على عمله الممتاز.

إن بنود نزع السلاح والأمن الدولي لها جانب وآثار عديدة في عالمنا المضطرب. وكما ذكر بعض الممثلين، فإن البيئة الأمنية الدولية الجديدة لم تولد الأمل والتفاؤل فحسب بل، إنها أيضاً أثارت مشاعر التخوف والريبة.

وقد مكّنت نهاية الحرب الباردة القوتين العظميين من اتخاذ بعض المبادرات الحاسمة للحد من سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه، كما أنها مهدت السبيل أمام تيسير جهود نزع السلاح الأخرى. غير أن السلام والأمن في عالمنا دائم التغير، لا يزالان من الأمور بعيدة المنال، بما أن أجزاء من عالمنا لا تزال تواجه أشكالاً أخرى من التهديد وانعدام الأمن.

ومما يثير الأسى في نفوسنا أننا نشاهد انبعاث الكراهية العرقية والصراعات الثقافية وغيرها من أشكال التعصب، ويروعننا التجاهل السافر للمبادئ الإنسانية.

ورغم القواعد والمبادئ الدولية المعتمدة فإن شبح الصراع والمعاناة لا يزال قائماً. وصحيح أن الصراعات الحالية تتسم أساساً بطابع إقليمي، إلا أنها قد تتحول، بكل سهولة، إلى صراعات عالمية.

ويتعين على منظمنا أن تواصل تشجيع الدول على التقيد بالميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، كتلك المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي، لأنها تشكل أفضل السبل لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وتبين الصراعات الإقليمية أن مفهوم الأمن الدولي لا يمكن النظر إليه من الناحية العسكرية وحدها، فهناك مجموعة واسعة من التهديدات غير العسكرية تتجلى في أشكال مختلفة، مثل التخلف، وعدم وضوح احتمالات النمو الاقتصادي. ويبرز هذا الاتجاه مفهوم التداخل بين نزاع السلاح والتنمية وضرورة مواصلة الجهود من أجل تخفيض نفقات الدفاع لصالح مشروعات التنمية.

لقد أناطت المهام العالمية، فضلا عن المهام الإقليمية، بالمنظمة دورا هاما وأساسيا وبناء من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وينبغي، في هذا السياق، تهنئة المجتمع الدولي على مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويمثل مشروع الاتفاقية الدولية هذا، الذي جرى التفاوض بشأنه في فترة تربو على عقدين في مؤتمر نزع السلاح بجنيف، وثيقة تاريخية وعلامة بارزة في جهود نزع السلاح. فهي اتفاقية عالمية وشاملة وقابلة للتحقق وتحظر فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل.

وكما ذكر ممثل الولايات المتحدة في وقت سابق، فإن أولئك الذين ساهموا في المناوئات يستحقون الشناء والتقدير على إنجازاتهم الرائعة.

في جدول الأعمال الدولي، حل التهديد بانتشار الأسلحة النووية في جميع أرجاء العالم محل الخوف من الصراع النووي بين القوتين العظميين. ففي عام ١٩٦٨، لم تكن هناك إلا خمس دول حائزة للأسلحة النووية وقت التوقيع على معاهدة عدم الانتشار. واليوم نواجه عالما مختلفا، ولكن معاهدة عدم الانتشار لا تزال تشكل حجر الزاوية في جهودنا من أجل وقف انتشار الأسلحة النووية. لقد انتشرت الأسلحة النووية بشكل هائل، وهذا الانتشار حدث رغم أن معاهدة عدم الانتشار تقتضي من الموقعين غير الحائزين للأسلحة النووية أن ينبذوا القدرة الخاصة بالأسلحة النووية، وألا ينقلوا التكنولوجيا المتصلة بالأسلحة النووية أو يتلقوها، وأن يخضعوا مراقبتهم لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي المقابل، وافقت الدول الحائزة للأسلحة النووية على التعاون في مجال توفير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وعلى التفاوض بصدد تحديد الأسلحة. وما دام انتشار الأسلحة النووية مستمرا، سيظل يشكل تهديدا كبيرا للأمن والاستقرار العالميين.

ومن ثم، فإننا، بوصفنا طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نحث، في السياق المتعدد الأطراف، على إعطاء أولوية لتناول مسألة منع الانتشار النووي. ونتطلع، في هذا المجال، إلى مؤتمر عام ١٩٩٥ - الذي نادى به الفقرة ٢ من المادة ١٠ من المعاهدة - بغية استعراض المعاهدة، واتخاذ قرار بشأن تمديداتها.

وبعد أن شددنا على الأخطار المتصلة بانتشار الأسلحة النووية، سنكون مقصرين إذا لم نحث على القضاء التام على أسلحة التدمير الشامل الحالية. وبالتالي، فإننا نرحب بالتخفيضات بعيدة الأثر التي أعلنها الرئيسيان بوش وClinton، في حزيران/يونيه ١٩٩٢، فيما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية، والوقف المؤقت الذي أعلنته فرنسا، للتجارب النووية.

وفي هذا المجال، حققت أيضاً منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بعض النتائج الإيجابية فيما يتصل بمعاهدة ثلاثيولكو. فهناك ٢٤ دولة طرفاً في تلك المعاهدة، من بين ٣٣ دولة عضواً في منطقتنا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول الخمس التي تمتلك أسلحة نووية تعهدت، بموجب البروتوكول الثاني، باحترام القوانين الخاصة بجعل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة لا نووية، فيما يتعلق بالأغراض الحربية. وتعهدت أيضاً بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول الأطراف في المعاهدة.

وكما قال الممثل الدائم للبرازيل في بيانه:

"وقد صدقت الآن كل الدول في القارة وخارجها، التي تتحمل مسؤولية دولية فعلية أو قانونية بشأن الأقاليم التي تقع في المنطقة التي تنطبق عليها معاهدة ثلاثيلوكو، على البروتوكول الإضافي الأول لهذه المعاهدة." (A/C.1/47/PV.3، ص ٥٣ و ٥٤)

ويحق لمنطقتنا أن تفخر بإنجازاتها، وخاصة في ميدان عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل. والإنجازات المتصلة بمعاهدة ثلاثيلوكو تعزى إلى حد كبير إلى المكسيك، ولذا يجدر أن نعرب عن تقديرنا لإسهامات ذلك البلد. ويرحب وفدي بهذا التطور ويتطلع إلى اللحظة التي تغدو فيها منطقتنا أول منطقة خالية تماما من الأسلحة النووية.

لقد انصب الاهتمام بدرجة كبيرة في الماضي على ضرورة وقف سياق التسليح النووي، بينما ظل نقل الأسلحة التقليدية مستمرا بلا هوادة. بيد أن التأكيد المستمر للأسلحة لم يحقق لدول كثيرة أمنا أو استقرارا. ويعلق وفدي، في هذا السياق، أهمية كبرى على إنشاء السجل الدولي للأسلحة التقليدية. وقد جاء في تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع أن النجاح في إنشاء وتشغيل السجل يمكن أن يكون فعالا في ميدان نزع السلاح.

ولذا فإن من شأن تطبيق السجل وتشغيله بنزاهة بالاتفاق بين كل من موردي الأسلحة ومستورديها أن يهيئ مناخا يفضي إلى الانضباط الطوعي وإلى انتهاج سلوك أكثر اتساما بالمسؤولية. وعليه، فإننا نأمل ألا تمثل الآثار المالية المترتبة على إمساك السجل، والتي يقدر مجموعها بمبلغ ٢٢٨ ٠٠٠ دولار سنويا، مشكلة في هذا المقام. ونحث الدول الأعضاء على توفير جميع المعلومات اللازمة لتشغيل السجل في الوقت المحدد وبطريقة فعالة.

كما يتسم الانفتاح والوضوح بأهمية حاسمة بوصفهما جزءا من عملية بناء الثقة. ونأمل أن يسهم إنشاء السجل في بناء الثقة بين الدول، وأن يساعد على تنبيه المجتمع الدولي إلى التراكمات المفرطة للأسلحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اللجنة الدولية للصليب

الأحمر.

السيد كونغ (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يحظر القانون

الإنساني الدولي استخدام الوسائل أو الأساليب الحربية التي تعتبر عشوائية الأثر أو مفرطة الضرر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر منوط بها ولاية العمل على التطبيق النزيه لهذا القانون، والتهيئة للتطورات المناسبة في هذا المجال. وقد قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعدد من المبادرات في الماضي لوضع معاهدات تنفذ بمقتضاها القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي، واتخذت أيضا خطوات تشجع تطبيق هذه القواعد تطبيقا أفضل. ومن هذه المبادرات النداء الذي وجهته اللجنة إلى الحكومات وإلى عصبة الأمم لاتخاذ إجراء لحظر استخدام الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي أسهم في اعتماد بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. ولذا فإن من دواعي سرورنا البالغ أن تكون الدول قد قررت أن تسعى بنشاط أكبر إلى الهدف المتمثل في الكف تماما عن استخدام هذه الأسلحة، عن طريق فرض الحظر أيضا على تصنيعها وخزنها. وإنه لإنجاز عظيم حقا أن يكون اعتماد هذه المعاهدة، التي تم التفاوض بشأنها بعناية كبيرة تحقيقا لهذا الغرض، قد أصبح أمرا وشيكاً.

ومن المبادرات الهامة الأخرى التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر عقد مؤتمر للخبراء الحكوميين لدراسة إمكانية وضع معاهدة تنظم أسلحة معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وقد اجتمع أولئك الخبراء في سويسرا في ١٩٧٤ و ١٩٧٦ واتخذت نتيجة عملهم أساسا ارتكز عليه مؤتمر الأمم المتحدة الذي اعتمد الاتفاقية المتعلقة بتلك الأسلحة في ١٩٨٠. وعلى ضوء الدور الهام الذي أدته مؤسستنا في الإعداد الأولي للاتفاقية، وبالنظر إلى ولاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوجه عام، فإننا نولي اهتماما خاصا لنطاق الانضمام إلى هذه الاتفاقية ولمدى تطبيق أحكامها في الممارسة العملية.

ولعل أكثر بروتوكولات الاتفاقية أهمية، في ضوء الحالة التي نواجهها اليوم، هو البروتوكول الثاني الذي ينظم استخدام الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى. وبالنظر إلى الوعي المتزايد السائد اليوم بالمشاكل الهائلة الناشئة عن استخدام الألغام الأرضية، وخاصة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، يجدر التذكير بأن هذا البروتوكول يوفر بعض القيود الأساسية الهامة فيما يتعلق باستخدامها. فأولا يؤكد البروتوكول من جديد على القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي بتجريمه استخدام الألغام استخداما عشوائيا، وهو لذلك يقضي بقصر استخدامها على الأهداف العسكرية وحدها، وباتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية

المدنيين. وهناك قيود محددة أخرى تتعلق باستخدام الألغام التي يجري إيصالها من بعد، والتي لا يجوز استخدامها إلا إذا سجل موقعها تسجيلًا دقيقًا، أو زودت بآلية فعالة لإبطال مفعولها. كما تلزم الاتفاقية الأطراف بأن تسجل جميع حقول الألغام المخططة سلفًا، وبأن تسعى إلى تسجيل جميع حقول الألغام الأخرى. وتتضمن الاتفاقية أيضًا حكمًا يلزم الأطراف بأن تسعى إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتطهير حقول الألغام أو إزالة خطرها بأي طريقة أخرى بعد انتهاء أعمال الاقتتال.

غير أن الاستخدام الفعلي للألغام لا يتجلى فيه للأسف، وكما نعرف جيدًا، أي احترام لهذه القواعد على أي نحو كان. فقد شهدنا استخدامًا واسعًا وعشوائيًا للألغام بحيث أصبحت ملايين منها منتشرة الآن في البلدان التي خاضت صراعات مسلحة. وقد تسببت هذه الألغام، والمسؤولون عن وزعها، في القتل أو الإصابة العشوائيين لأعداد لا حصر لها من الضحايا الأبرياء الذين يكونون من الأطفال في أكثر الأحيان، وما زالت هذه الألغام تواصل تسبب هذه الخسائر بعد انتهاء الصراعات. فهناك مساحات شاسعة من الأراضي أصبحت الآن غير صالحة للزراعة، مما يمنع السكان من العودة إلى ديارهم. وقد أصبح النطاق الكامل لهذه الآفة واضحًا في البلدان التي تواجه فيها الأفرقة المعنية بإزالة الألغام مهمة بطيئة وخطرة على نحو لا يصدق. وتبين خبرة هذه الأفرقة أن تطهير المناطق الصغيرة ذاتها يستغرق سنوات عديدة، وأن الإصابات بين الأفرقة المعنية بإزالة الألغام مرتفعة إلى حد مخيف.

ويتعين علينا أن نتساءل عن سبب نشوء هذه الحالة كيما نحدد الخطوات التي تدعو الضرورة المطلقة إلى اتخاذها لمنع تفاقم الحالة. فعلاوة على الاستخدام العشوائي الواضح لهذه الألغام، ساعدت سهولة توافر هذا النوع من الأسلحة ورخص أسعاره النسبي، على انتشار استخدامها على نطاق لا يصدق. وعدم تزويد الأغلبية العظمى من هذه الألغام بآليات تبطل مفعولها أو تدمرها ذاتيًا يعني أنها ستظل تشكل خطرًا بعد وقت طويل من انتهاء الغرض العسكري الذي وضعت لتحقيقه. وأخيرًا أصبحت إزالة الألغام مهمة صعبة على نحو لا يصدق لأن صنع الألغام بات يراعى فيه على نحو متزايد صعوبة اكتشافها. وما لم يتخذ إجراء عاجل وفعال لمواجهة هذه الحالة، فإنها سوف تستفحل وتتفاقم لأن مزيدًا من هذه الأجهزة سيستخدم بنفس الطريقة في الصراعات المقبلة.

ولا يزيد عدد الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٨٠ في الوقت الحاضر على ٣٢ دولة - وهذا يشكل معدل اشتراك مثيرا للإحباط حقا، في حين أن الكارثة الحالية الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام تثبت جدوى وأهمية أحكام هذه الاتفاقية. ويجب أن تبادر الدول الآن، على سبيل الاستعجال، إلى إظهار اهتمامها عن طريق تصديقها هي ذاتها على الاتفاقية، وعن طريق تشجيع التصديق العالمي عليها بهمة ونشاط. كما يجب على الدول، بطبيعة الحال، أن تتخذ الخطوات اللازمة لكفالة تلقين أحكام الاتفاقية للقوات المسلحة حتى يتسنى تنفيذ قواعدها تنفيذا فعالا.

وينبغي التفكير أيضا في طريقة مناسبة لتعزيز الاتفاقية. ويمكن الاضطلاع بهذه المهمة أثناء المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد بموجب الاتفاقية. وبالتالي، لعله من المفيد النظر في اتخاذ تدابير تستهدف ضمان تنفيذ أحكام الاتفاقية، وربما يكون من بينها التحقق.

وقد ارتأت الاتفاقية أيضا إمكان اعتماد بروتوكولات إضافية لضمان أن يتماشى استحداث أسلحة جديدة واستعمالها مع المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، ومع الاحتياجات الإنسانية للمجتمع. وتواصل اللجنة الدولية للصليب الأحمر العمل لكي تظل على علم بكل هذه التطورات. وأود، في هذا الصدد، أن أذكر أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ستنشر، في مجلد واحد، التقارير الأربعة لاجتماعات الخبراء المعنيين بأسلحة الليزر التي تسبب فقدان البصر، وأن هذا المجلد سيكون متوفرا باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية في بداية عام ١٩٩٣.

وأخيرا، ينبغي التفكير بجدية في إمكان تطبيق القواعد الواردة في اتفاقية عام ١٩٨٠ على الصراعات المسلحة غير الدولية. ففي الوقت الحالي، لا تنطبق هذه الاتفاقية إلا على الصراعات المسلحة الدولية، بينما أصبحت غالبية الصراعات الحالية إما ذات طابع داخلي أو مزيجا من الطابعين الداخلي والدولي. وكثير منها يستمر لفترات طويلة جدا، ويسبب مشاكل خطيرة من قبيل ما نراه فيما يتصل باستخدام الألغام. ومن المؤكد أن الحاجة إلى تفادي هذا الحد من المعاناة الإنسانية تتجاوز مسألة التمييز الأكاديمي أو القانوني بين الصراعات الدولية والصراعات الداخلية. ونحن بحاجة إلى التسليم بأهمية كبح جماح الاستخدام العشوائي للأسلحة، أو المتسم بالقسوة المفرطة في كل أنواع الصراعات.

وفي هذا الصدد، نقول إن ما تتمناه اللجنة الدولية للصليب الأحمر هو نفس ما يتمناه كل الذين يعملون في مجال نزع السلاح، ألا وهو اتخاذ تدابير عملية تستهدف حل المشاكل الحقيقية التي نواجهها. ونحن على ثقة بأن كل جهد ممكن سوف يبذل للتوصل إلى الحلول الأكثر فعالية، وإلى تنفيذها.

ولقد نشرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر كتيباً موجزا عن الألغام، يجري توزيعه اليوم، عنوانه "الاستخدام المنحرف للتكنولوجيا". وهو يتألف من نص يتناول صلب الموضوع، فضلا عن صور لا تسر العين. وتوجد نسخ من هذا الكتيب متاحة عند مدخل هذه القاعة.

السيد كبير (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم إلى السيد العربي ممثل مصر بتهانينا على انتخابه بالإجماع لرئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين. ونحن متأكدون من أن، مداولات لجنتنا، بفضل خبرته الواسعة، ومهاراته الدبلوماسية المعروفة، وحنكته في المجالات العريضة لنزع السلاح والأمن الدولي، ستكلل بالنجاح، وسنخرج بنتيجة بناءة. وأود أيضا أن أعرب عن تهانينا وتمنياتنا الطيبة لأعضاء المكتب الآخرين نائبي الرئيس باسي باتوكاليو وداي ون سوه، والمقرر جيرزي زاليسكي.

وبنبرة حزينة، أود أن أعرب عن تعازينا فيما يتعلق بالخسائر المأساوية في الأرواح والأضرار التي أصابت الممتلكات نتيجة للزلازل الأخير الذي لحق بالقاهرة. فبنغلاديش ومصر ترتبطان بعلاقات أخوية وودية للغاية. ولذلك فإن شعب القاهرة المكلم والمنكوب حاضرا دائما في ذاكرتنا وفي صلواتنا. إننا نعيش في وقت يتسم بتغيرات حاسمة حولت تماما طبيعة العلاقات الدولية. وإنها لظاهرة فريدة أن نرى تغيرات بمثل هذه الضخامة وذلك المدى والنطاق - تغيرات لا يتصور المرء حدوثها إلا في أعقاب حرب كبرى - تأتي اليوم بسلام، وتبدو كما لو أن عملية التطور التي تحدثت في عقود قد تركزت الآن في بضعة أشهر.

ونحن نرحب بحقيقة أن حقبة الحرب الباردة قد انتهت، وأن الفترة المؤلمة من الخصومات الأيديولوجية يمكن الآن، على ما نأمل، أن تنتهي لتصبح مجرد صفحات في سجل التاريخ. ولقد كان لهذا التطور أثر مفيد على البيئة الأمنية الدولية، وربما يكون قد أفاد أيضا - ولو على نحو غير مباشر - كحافز لتعزيز قوى الديمقراطية في سائر أنحاء المعمورة.

ومع ذلك، وفي غمرة هذه الآمال، يستطيع المرء أن يؤكد بشدة على أن الألفية التي نعيش فيها لا تمر مر الكرام. فنحن نشهد تفجر الخصومات العرقية، والصراعات المتأصلة في الاختلافات الدينية واللغوية - بل والثقافية، في شتى أنحاء العالم، والارهاب، والمشاكل المتصلة بالمخدرات، وكل هذا يشكل عقبات تحول دون إحلال السلم وتمثل تهديدا للأمن. بيد أن هناك تهديدا آخر للسلم أكثر دهاء وغدرا ينشأ عن اتساع نطاق الفوارق التي تفصل بين الشمال والجنوب، وهذه قضية يتعين معالجتها بكل جدية في هذا المحفل العالمي.

وبالرغم من ظهور مشاكل جديدة واستمرار بعض المشاكل القديمة، فلم يحدث قط أن كان الوقت مؤاتيا أكثر مما هو الآن لمعالجة مضمون المسائل المتصلة بالأمن ونزع السلاح. وقد تناول وكيل الأمين العام بتروفسكي هذه المسألة ببراعة في ملاحظاته التي أدلى بها في بداية مناقشتنا العامة، عندما قال إنه في وقت الحرب الباردة كانت المساعي المبذولة:

"تستهدف، في المقام الأول، الحفاظ على توازن القوى بين الحلفين الرئيسيين، وتفادي احتمال نشوب حرب نووية". (A/C.1/47/PV.3، ص ٨)

وفي بيئتنا الدولية اليوم، وهي أكثر إيجابية إلى أبعد الحدود، هناك توقعات ورغبات صادقة وواسعة النطاق في أن تقوم الدول جماعات وفردى، على حد قول السيد بتروفسكي، بالمشاورة على: "الدفع قدما بعجلة نزع السلاح الحقيقي". (المرجع نفسه)

ومن المؤكد أن ذلك يضفي على مهمتنا أهمية وإحساسا بالاستعجال. والتاريخ مليء بحالات الفرص الموهدة التي لا يمكن استعادتها إلا بتكلفة باهظة.

وأود أن أتقدم بأحر التهاني إلى الأمين العام على تقريره الذي صدر اليوم بعنوان "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" الوارد في الوثيقة A/C.1/47/7 المؤرخة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. إن هذه الوثيقة، التي تكمل بطريقة مناسبة تقرير الأمين العام "خطة للسلام"، تلغي الفكرة القائلة بأن نزع السلاح رؤية تتعلق بالمستقبل، وتبرز بشكل مناسب تماما أهميته، بل وإلحاحيته، في فترة ما بعد الحرب الباردة.

وإذا ما ربطنا المفاهيم الثلاثة المتعلقة بالإدماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط، فإنها يمكن أن تشكل حجر الأساس لهيكل جديد لنزع السلاح وتنظيم الأسلحة، من شأنه أن يركز على الصراعات المستشرية في عالمنا اليوم، والتي لم تتمكن حتى أوجه التفاهم ثنائية القطب من احتواء اندعائها. إن نزع السلاح العام والكامل يمثل، بالنسبة لنا، مبدأ دستوريا. وهو هدف أساسي في سياستنا الخارجية. لذلك فإننا نرحب، بإخلاص، بأوجه التقدم المحرز في ميداني تحديد الأسلحة ونزع السلاح. غير أننا ما زلنا ندرك تماما حقيقة أنه لا يزال هناك شوط طويل يتعين علينا أن نقطعه.

لقد تحقق تقدم كبير في ميداني تحديد الأسلحة النووية وعدم انتشارها. ويسعدنا أنه قد تم استكمال معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت). ومن المؤكد أن من مؤشرات البيئة الأمنية الدولية التي تحسنت تحسنا كبيرا أن معاهدة ستارت قد سبقها بالفعل اتفاق حزيران/يونيه ١٩٩٧ بين الرئيسين بوش وياالتسين على إجراء تخفيضات أكبر حجما في مخزوناتهما النووية. ومن الدلالات المماثلة في الأهمية الطريقة التي تمت بها معالجة وحسم مسألة تقسيم السيطرة على الأسلحة النووية، في أعقاب تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. ومما يبعث على الارتياح أن أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان ستصبح أطرافا في معاهدة ستارت، وأن الدول الثلاث قد التزمت على نحو قاطع بأن تزيل الأسلحة النووية من أراضيها، وتصبح أطرافا في معاهدة عدم الانتشار كدول غير حائزة للأسلحة النووية.

كثيرا ما وضعت معاهدة عدم الانتشار على أنها حجر الزاوية أو مسمار العجلة في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وبانضمام فرنسا والصين إليها أصبحت الآن كل الدول المعروفة بأنها دول حائزة للأسلحة النووية أطرافا في معاهدة عدم الانتشار. وهذا تطور مشجع. لا بد من الشروع على وجه السرعة في الإعداد لمؤتمر عام ١٩٩٥ لتمديد معاهدة عدم الانتشار. ونحن نتطلع للمشاركة في هذه العملية.

إن هذه المعاهدة، حتى مع أوجه النقص وعدم الاتساق فيها، خطوة هامة صوب تحقيق الهدف النهائي لنزع السلاح النووي. ونود أن نراها وقد مددت وازدادت تعريزا. ولا بد أن توفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات واضحة ضد أي تهديد نووي. وبناء الثقة فيما بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يعتمد إلى حد كبير على وجود اتجاه شامل وتدرجي - لكن سريع - صوب القضاء على كل الترسانات النووية. ومن المسلم به أن هذه العملية يجب تناولها بأقصى قدر من الحذر حتى لا تتعرض أرواح البشر والبيئة للخطر من عملية التفكيك.

إننا نرحب بالوقف المؤقت لتجارب الأسلحة النووية من جانب روسيا وفرنسا والولايات المتحدة. ويحدونا الأمل في تمديد ذلك الوقف، وفي أن يفضي في نهاية المطاف إلى إجراء مفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما نأمل في أن توقف الدول النووية الأخرى إجراء تجارب الأسلحة. وبالتأكيد، سيكون من المناسب تماما لو استمر وقف تجارب الأسلحة النووية لحين موعد انعقاد مؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥.

وعلى الصعيد الإقليمي أيضا، هناك تحركات صوب عدم الانتشار النووي. فتصديق جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على اتفاق الضمانات المتصل بمعاهدة عدم الانتشار، والاتفاق الثنائي بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن تجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، والتطورات في أمريكا اللاتينية، بما فيها اتفاق الضمانات الشامل بين الأرجنتين والبرازيل والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتصديق الفرنسي على البروتوكول الإضافي الأول لمعاهدة تلاتيلولكو، وقرار الأرجنتين والبرازيل وشيلي الاندماج في منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، كلها بالتأكيد تطورات مشجعة للغاية. فالجهود الإقليمية يمكن أن تكمل، بل وتعزز، الجهود العالمية المبذولة في مجال تحديد الأسلحة.

ثمة قضية بالغة الأهمية، على لجنتنا أن تتناولها هي مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فبعد مفاوضات مطولة كانت مضنية في معظم الأحيان تفاوض مؤتمر نزع السلاح على نص توافقي. ونحن نشني على أعضاء المؤتمر على عمل أحسنوا القيام به.

إن مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية بداية هامة في ميدان نزع السلاح متعدد الأطراف. وهي على الإطلاق أشمل معاهدة لنزع السلاح متعدد الأطراف يجري التفاوض بشأنها وتحظر فئة بأكملها من أسلحة التدمير الشامل بطريقة غير تمييزية، ولها نظام للتحقق معرف بدقة. وبصفتنا من مقدمي مشروع القرار الخاص باعتماد الاتفاقية، يحدونا الأمل في أن تحظى الاتفاقية بأكبر عدد ممكن من الدول التي ترغب في أن تكون من الموقعين الأصليين، عندما يفتح باب التوقيع عليها في باريس في أوائل العام القادم. إن أحكام الاتفاقية التي تتصل بالتحقق، وطابعها غير التمييزي، يمكن أن يستخدم كنموذج أو سابقة لمعاهدات مقبلة لنزع سلاح، أو لتعديل معاهدات أخرى قائمة. ومع ذلك، من المهم مراعاة شواغل معينة أعربت عنها البلدان النامية خلال المفاوضات، لا سيما تلك المتصلة بالوصول إلى التكنولوجيا والإمدادات الكيميائية، عندما تدخل الاتفاقية حيز النفاذ.

لقد انصب تركيز كبير في مناقشات الجمعية العامة على حتمية كبح جماح انتشار أسلحة التدمير الشامل. والهدف الكامل لتحديد الأسلحة ونزع السلاح هو ضمان الأمن عند أدنى مستوى ممكن من الأسلحة. وتحديد الأسلحة لا يمكن فصله عن مناظير الأمم واستراتيجياتها الأمنية والسياسية. فالأهم لا تقلل مخزوناتنا من الأسلحة لأن قيامها بذلك أمر جدير بالثناء أخلاقيا، أو تصرف من تصرفات الشهامة. إنها لا تفعل ذلك إلا إذا كان يتماشى مع الاستراتيجيات والأهداف والشواغل السياسية العريضة.

وفي هذا المضمار، لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية تدابير بناء الثقة والأمن. ووثيقة فيينا الجديدة لعام ١٩٩٢، وقرار مؤتمر قمة هلسنكي بإنشاء محفل للتعاون الأمني تابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومعاهدة الأجواء المفتوحة، كلها تطورات سارة في هذا الميدان.

وفي ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وبصفة خاصة، بناء الثقة، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور محوري لتكملة الجهود العالمية.

لقد اضطلعت بنغلاديش بدور رائد في إنشاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، وسيعقد مؤتمر القمة السنوي لهذه الرابطة في دكا، عاصمة بنغلاديش، في كانون الأول/ ديسمبر المقبل.

إن المرمى الأساسي لهذه الرابطة الاقتصادي واجتماعي وثقافي. وهي تشدد على الاعتماد الجماعي على الذات، واستغلال أوجه التكامل والاتصالات بين الشعوب. وقد كان علينا، في جنوب آسيا، أن نكافح بعض عوائق الماضي واتفقنا جميعاً على نهج الخطوة بخطوة الذي سيندرج مرحلياً إلى مزيد من التعاون ومزيد من الثقة، أو بعبارة أخرى، إلى "حلقة حميدة".

وفي رأينا، أن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي قد ارتقت إلى مستوى توقعات الجماهير. فالقضايا الثنائية والمثيرة للجدل هي، على وجه التحديد، المستبعدة بموجب الميثاق من سلطة الرابطة. ومع ذلك تجرى مناقشات، واجتماعات خاصة خارج نطاق الرابطة، على الصعيدين الرسمي والسياسي، عندما تعقد مؤتمرات الرابطة. وعلى مر السنين، كثيراً ما كانت القضايا الهامة موضع نقاش ثنائي في مختلف اجتماعات الرابطة، مما أسهم في بناء الثقة الإقليمية.

لقد قُدر منذ وقت طويل أن هناك أيضاً تهديدات غير عسكرية حقيقية إلى أقصى حد تحدث بالأمن والاستقرار. ومنذ أكثر من عقدين حذرت لجنة براندت من أن أمن الشمال يمكن أن يتعرض للخطر من جراء انعدام الاستقرار في الجنوب. وفي الآونة الأخيرة، أعلن اجتماع مجلس الأمن على مستوى القمة، على نحو لا لبس فيه أو غموض، إن المصادر غير العسكرية لانعدام الاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والإيكولوجية تشكل تهديداً للسلم والأمن، وأولي أقصى أهمية لحل هذه الأمور. كما أن مؤتمر قمة بلدان حركة عدم الانحياز الأخير الذي عقد في جاكارتا، عرف بالمثل الهوة المتسعة بين الشمال والجنوب على أنها تهديد للأمن والاستقرار الدوليين.

وبنهاية الحرب الباردة ثار توقع مشروع حول غنائم السلم التي ستوجه لمعالجة المشاكل الإنمائية في البلدان النامية. لكن المؤشرات توضح، للأسف، أن غنائم السلم هذه ستستغرق بعض الوقت لتصبح حقيقة واقعة.

إننا نشعر بالفعل أن إيجاد نهج جديد شامل وכלي لمسائل الأمن ونزع السلاح والتنمية أمر مطلوب. فالأمن والتنمية أمران مترابطان ومتشابكان على نحو لا ينفصم ويصعب حله. والسلم والأمن لا ينفصمان والتنمية هي الوجه الآخر للسلم. ونحن نتشاطر الرأي الذي أعرب عنه ممثل بيرو ببلاغة فائقة والقاتل بأن هناك حاجة ماسة لنهج متكامل للقضايا الأساسية لنزع السلاح والأمن والتنمية، وأن اللجنة الأولى هي أفضل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة مؤهل للقيام بهذه المهمة.

إن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يطالب بتحويل الأموال من الأغراض العسكرية إلى الاحتياجات البشرية. ويؤكد التقرير على أن تخفيض ٣ في المائة من الإنفاق الدفاعي في البلدان الصناعية وكذلك النامية، خلال التسعينات سيغل، ١,٥ تريليون دولار أمريكي من أجل التنمية بحلول عام ٢٠٠٠. كما أن فرض وتحصيل ضريبة إنمائية صغيرة على الاتجار في الأسلحة سيغل أيضا مبالغ طائلة. إن إتاحة الموارد، سواء كانت من غنائم السلم أو من أي مصدر آخر إلى أن تصبح تلك الغنائم حقيقة واقعة، لا ينبغي أن تكون عائقا لا يمكن تخطيه. فالمطلوب هو الإرادة السياسية لبرنامج عمل دينامي وشامل من أجل التنمية. واستشهد بالكلمات التالية التي قالتها رئيسة وزرائنا، البيغوم ضيا، في مؤتمر القمة العاشر لبلدان حركة عدم الانحياز في جاكارتا:

"سيظل نجاح مسعانا لتحقيق السلم والأمن بعيد المنال إذا ما استمر الركود الاقتصادي

والحرمان وأوجه التفاوت".

إننا نوافق على الرأي القائل بأن من المرجح أن تتركز أنشطة المجتمع الدولي في السنوات القادمة على ثلاث مجالات هي البيئة، وتحويل الإنفاق العسكري إلى الإنتاج المدني، ومشاكل العالم الثالث. وهذه قضايا مترابطة، ونأمل ألا تعالج بصورة مختلفة. وربما لن يكون بوسعنا أن نمضي قدماً بالسرعة التي نتمناها، بيد أننا لا ينبغي أن نتخلف بسبب الرضا عن النفس الذي ولدته النهاية المفاجئة لحقبة الحرب الباردة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على عبارات التعاطف الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

وفقاً لبرنامج عمل اللجنة وجدول أعمالها، ستختتم اللجنة المناقشة العامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي يوم الأربعاء ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. ووفقاً لبرنامج العمل والجدول الزمني، تبدأ اللجنة المرحلة الثانية من أعمالها - النظر في مشاريع القرارات في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي يوم الخميس ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وستتاح ٢٠ جلسة لهذه المرحلة من أعمال اللجنة، خلال الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وأحث الوفود التي ترغب في عرض مشاريع قرارات أو التعليق عليها خلال هذه الفترة أن تدرج أسماءها على قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن. وقد أفصح عدد من الوفود بالفعل عن نيته في التكلم في هذه المرحلة من أعمال اللجنة، وقد أحاطت الأمانة العامة علماً بهذه الطلبات.

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

(السيد خيرادي) (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ اللجنة أن الدول الأعضاء التالية أسماءهم انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.1 المعنون "الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)": جمهورية كازاخستان، والاتحاد الروسي، وإسرائيل.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠